العدد السابع والعشرون
1434 هـ / 2013 م

مجلة كلية

الدعوة الإسلامية

مجلّة إسلاميّة - ثقافيّة - جامعة - محكّمة - تصدر سنويًا

1434 هجرية 2013 ميلادية

- من أسس بناء الشخصية الإنسانية من منظور تربوي إسلامي.
- المجاهد أحمد الشريف السنوسي ودوره في حركة الجهاد الليبي.
- بعض معالم الثقافة المقاصدية للإمام عبد الملك الجويني.
- نصوص للمستشرقين أنصفوا فيها الإسلام.

انحراف الأسلوب وأثره في تنوع الدلالة

د. محمد عبد السلام الفقي
جامعة الجبل الغربي- ليبيا

مقدمة:

بحث العلماء في الأسلوب وتنوعه، وانحرافاته، وتبين لهم أن أي انحراف في الأسلوب يفضي إلى تنوع في الدلالة، وامتازت اللغة العربية بهذا التنوع الأسلوبي المنضبط بقواعد مطردة. فالانحراف Deviation في التركيب اللغوي ظاهرة شائعة في اللغة العربية، تفضي إلى أغراض دلالية.

وعليه فالانحراف هو الخروج عن قواعد اللغة المألوفة بقصد منح التركيب اللغوي معاني ودلالات غير مألوفة؛ وذلك للفت انتباه المتلقي أو المخاطب، ولا نقصد به هنا الابتعاد عن سمت كلام العرب؛ لأن هذا يعني الجهل باللغة، ومن ثَمّ فإن التركيب اللغوي لا يفضي إلى دلالة إذا كان مغايراً لكلام العرب؛ لذلك فإن هذا البحث يكشف عن ثراء اللغة العربية وعمقها القائم على تعدد التركيب اللغوي وتنوعه[1].

للوقوف على هذه الظاهرة اخترت هذا البحث الموسوم بـ(انحراف الأسلوب وأثره في تنوع الدلالة)، لإثبات أن التنوع في التركيب يفضي إلى التنوع في الدلالة.

وقسمت البحث إلى ثلاثة مطالب .

المطلب الأول: تنوع التركيب في الخبر.

المطلب الثاني: تنوع التركيب في الحال.

المطلب الثالث: تنوع التركيب في الشرط.

وسلكت في بحثي هذا المنهج الوصفي، وذلك بتتبع هذه الظاهرة الأسلوبية ووصفها من خلال المباحث الثلاثة لإثبات الفرضية المطروحة، مع التحليل النحوي والدلالي.

للتركيب اللغوي وظائف نحوية ودلالية تتنوع بتنوعه تقديماً وتأخيراً، وحذفاً وإثباتاً وبتنوع مفرداته معرفة ونكرة، واسما، وفعلاً، وحرفاً.

فأي انزياح لغوي في التركيب يؤدي إلى انزياح معنوي[2]، والوظيفة تتبدل بتبدل التركيب، ويعني ذلك أنَّ أي قضية بلاغية مرتبطة في مقاصدها بالتراكيب النحوية وأساليبها وذلك يؤكد التفاعل بين علمي النحو والبلاغة في الكشف عن الأسرار الدلالية للتركيب اللغوي بل في حل شفرات النّص[3].نوضح ذلك بتنوع وجوه الخبر، والحال، والشرط في التركيب اللغوي.

المطلب الأول: تنوع التركيب في الخبر

يتنوع التركيب في الخبر، ويؤدي ذلك إلى التنوع الدلالي. مثال ذلك قولك: زيد منطلق، ومنطلق زيد ، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، والمنطلق زيد، وزيد المنطلق، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق.

يلاحظ على الأمثلة السابقة أنَّها نُظّمت من مفردتين هما: زيد، والانطلاق، ولكل منهما دلالة إفرادية، فزيد اسم ذات، والانطلاق اسم مصدر يدل على حدث مجرد، هذا ما يفصح عنه السياق الذي ورد فيه الاسمان؛ حيث لكل تركيب وظيفة نحوية ودلالية خاصة به تميزه عن غيره المتشابه معه لفظياً.

ونوضح ذلك كما يلي:

1- فقولك: زيد منطلق، تركيب نحوي مكوّن من مبتدأ وخبر، فزيد مبتدأ، ومنطلق خبر له، والمبتدأ معرفة، والخبر نكرة، والأصل تقديم المبتدأ على الخبر[4] وتلك وظيفة التركيب نحوياً.

وللتركيب وظيفة دلالية، وهي الإخبار عن معرفة بوصف مشتق من الانطلاق فغرض الخبر هنا تحقيق الفائدة للسامع، حيث إنَّه يعرف زيداً، ويجهل فعله، فأخبر عنه بأنَّه منطلق فعلم السامع ذلك، وأفيد بذلك الخبر.

2- وقولك: منطلق زيد، تركيب مكوّن من خبر ومبتدأ، ونلاحظ فيه أنَّه حدث فيه انزياح Displacement، حيث قدم الخبر على المبتدأ، لكن لذلك الانزياح وظيفة دلالية، وهي الاهتمام بالخبر والإسراع في إلقائه للسامع؛ لأنَّ السامع ينكر الانطلاق لزيد الذي يعرفه، فقدم له الخبر لسرعة إخباره به والتأكيد على حدوثه؛ ليقتنع به بعد إنكاره.

وهذا يعني أن الانزياح حدث أسلوبي ذو قيمة جمالية يصدر عن قرار للذات المتكلمة بفعل كلامي يبدو خارقاً لإحدى قواعد الاستعمال التي تسمى معياراً يتحدد بالاستعمال العام للغة مشتركة بين مجموع المتخاطبين بها[5].

من هنا نجد أن الفرق بين التركيب الأول: زيد منطلق، وذلك التركيب: منطلق زيد، أن السامع يجهل الخبر، فألقى إليه الخبر في ترتيبه المتعارف عليه في التركيب النحوي.

وأما في التركيب الثاني، فقدم الخبر لأنَّ السامع يعرف أن هناك انطلاقا، لكنه ينكر أن يكون زيد منطلقاً، فبودر بالخبر المقدم؛ ليعدل عن إنكاره.

3- وقولك: زيد ينطلق، تركيب لغوي مكوّن من زيد وهو مبتدأ، ومن خبر وهو الجملة الفعلية، المكونة من الفعل المضارع المرفوع وعلامة رفعه الضمة، ومن الفاعل المستتر وجوباً والعائد على زيد، وتلك هي الوظيفة النحوية.

أما الوظيفة الدلالية، فهي الإخبار عن (زيد) بأنَّه مستمر في الانطلاق، فالسامع هنا يعرف الانطلاق لزيد، لكنه يجهل استمراره فيه، فأخبر بالفعل المضارع الذي يدل على الاستمرار والتجدد في الحدث[6].

والفرق بين قولك: زيد منطلق، وبين قولك: زيد ينطلق، أن الأول اسم مخبر به، وأن الفعل المضارع وفاعله الضمير المستتر في محل رفع خبر، ودلالة الاسم تختلف عن دلالة الفعل، فدلالة الاسم توحي بالاستقرار والثبوت، وعدم التجدد[7]، ففي

قولك: زيد منطلق أثبت له الانطلاق المستقر الذي لا يتجدد أما قولك: زيد ينطلق، فإنك أثبت له الانطلاق المستمر المتجدد الحدوث، فدلالة الفعل تختلف عن دلالة الاسم، ولا يصلح أحدهما دلالياً مكان الآخر، قال عبد القاهر الجرجاني: "فأمَّا وأنت تحدث عن هيئة ثابتة، وعن شيء قد استقر طوله، ولم يكن ثم تزايد وتجدد فلا يصلح فيه إلا الاسم...، كذلك تجد الفعل يقع ثم لا يصلح الاسم مكانه، ولا يؤدي ما كان يؤديه"[8].

4- وقولك: ينطلق زيد، ذلك تركيب مكوّن من الفعل المضارع (ينطلق) وهو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ومِنْ (زيدٍ) وهو فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، في ذلك التركيب قدّم الفعل المضارع على الاسم فأصبح التركيب جملة فعلية، فعلها مضارع، وتلك هي الوظيفة النحوية.

أمّا الوظيفة الدلالية فهي إفادة الانطلاق المستمر المتجدد لزيد، وبدأ بالفعل؛ لأنَّ السامع يعرف أنَّ ثَمّ انطلاقاً مستمراً متجدداً، لكنه يُنكرُ أنَّ يكون ذلك الانطلاق لزيد، فألقى إليه الخبر بذلك التركيب؛ ليقنع بأنَّ الانطلاق المستمر والمتجدد الحدوث لزيد فيعدل عن إنكاره له.

والفرق بين ذلك التركيب: ينطلق زيد، والتركيب السابق: زيد ينطلق، أنَّ الأول يدل على أن السامع ينكر الانطلاق المتجدد الحدوث لزيد[9]، فألقى إليه الخبر بذلك التركيب، وأمَّا التركيب الثاني: فيدل على أنَّ السامع يجهل انطلاق زيد المتجدد الحدوث، فأخبر به وبذلك تحققت الفائدة للخبر.

5- وقولك: زيد المنطلق، تركيب مكوّن من مبتدأ (زيد) وخبر (المنطلق) والخبر معرف بال، وتلك هي الوظيفة النحوية.

أمّا الوظيفة الدلالية، فيفيد التركيب المخاطب بمن قام بالحدث، حيث إنَّ المخاطب يعرف الحدث (الانطلاق) لكنه يجهل من قام به، فأردت بهذا التركيب إفادته بمن قام بالحدث فقلت له: زيد المنطلق، والفرق بين هذا التركيب، وبين قولك: زيد منطلق أنَّ الخبر هنا معرف بال، وفي زيد منطلق، الخبر نكرة، وثمة فرق بين دلالة

المعرفة، ودلالة النكرة. ففي قولك: زيد منطلق، أنّك أخبرت عن زيد بخبر نكرة، وأردت إفادة المخاطب به؛ لجهله بالحدث، ولم تقصد إلى تخصيص زيد بالانطلاق، فقلت: زيد منطلق دون أن تنفى الانطلاق عن غيره، حيث يحتمل أنّ عمرا منطلق كذلك، فأنت هنا أثبت لزيد الانطلاق وهو عام شائع في جنسه، أمَّا قولك: زيد المنطلق فقد عرفت الخبر، والتعريف يفيد التخصيص، فإنك أثبت الانطلاق لزيد وخصصته به، وقصرته عليه دون غيره.

وبناء على الفرق بين التركيبين، يجوز أن تقول زيد منطلق وعمرو، فتشرك عمرا في الانطلاق مع زيد نظراً لجهل المخاطب بالخبر، ولأنَّ الخبر نكرة، والنكرة تعم ولا يجوز أن تقول: زيد المنطلق وعمرو؛ لأنَّ المخاطب يعرف الانطلاق، ويجهل من قام به، فإذا ثبت الانطلاق لزيد، فلا يجوز أن يثبت لعمرو؛ لأن الانطلاق صورة واحدة، ولابد أن يكون المنطلق واحداً، وأنّ المخاطب يريد معرفة واحدٍ بعينه.

أمّا إذا كان زيد وعمرو منطلقين، وأردت إعلام المخاطب بهما فيجب أن تقول: زيد وعمرو المنطلقان، ولا يجوز لغة أن تقول: زيد المنطلق وعمرو؛ لأنَّ تعريف المسند (المنطلق) يفيد قصر المسند على المسند إليه؛ وذلك لقصد المبالغة والتأكيد[10].

6- وقولك: المنطلق زيد، تركيب مكوّن من مبتدأ وخبر، وكلاهما معرفة، وكل ترتيب تبادلي بين المسند والمسند إليه في المعارف يؤدي إلى تغاير في الوظيفة والدلالة والترتيب في المعارف يجعل السابق منهما مبتدأ (مسنداً إليه) والمتأخر خبراً (مسنداً) والترتيب لا يدل على تساو في المعنى كما تساوت المزية في التعريف[11].

فتعريف المسند يتم لإفادة السامع، بحكم يعرفه على وجه التحديد ثم يحدث الانزياح بالتقديم والتأخير؛ لقصد بلاغي وقد فسّره القزويني بقوله: "تفسير هذا أن يكون للشيء صفتان للتعريف، ويكون السامع عالماً باتصافه بإحداهما دون الأخرى، فإذا أردت أن تخبره بأنَّه متصف بالأخرى، تعمد إلى اللفظ الدال على الأولى، وتجعله

مبتدأ، وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية، وتجعله خبراً، فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثاني"[12].

ونبّه الجرجاني إلى هذه الصورة بقوله: "اعلم أنّه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب حتى يُظن أنَّ المعرفتين إذا وقعتا مبتدءاً وخبراً لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير، ومما يوهم ذلك قول النحويين في باب كان إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيّهما شئت اسما والآخر خبرا كقولك: كان زيداً أخوك، وكان أخوك زيداً، فيظن هاهنا أن تكافؤ اسمين في التعريف يقتضى أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثني بذلك وحتى كأنَّ الترتيب الذي يدعى بين المبتدأ والخبر، وما يوضع لهما من المنزلة في التقديم والتأخير يسقط ويرتفع إذا كان الجزءان معا معرفتين"[13] فمعنى التركيب في مثل: المنطلق زيد أنَّ المخاطب يعرف الانطلاق ولم يتبين له صاحبه، أزيد هو أم عمرو؟ فقيل له: المنطلق زيد، فأخبر المخاطب بأنَّ الذي يراه منطلقاً هو زيد. ولا يجوز أن يعرب (المنطلق) خبراً متقدماً؛ لأنه يقصد الإخبار عنه، وليس الإخبار به. وقال البلاغيون: إنَّك تبتدئ بالأعرف، فالانطلاق أعرف عند المخاطب من صاحبه فيخبر بأنَّه زيد، ولذلك يعرب زيد خبراً، ولا يجوز إعرابه مبتدءاً مؤخراً.

7- وقولك: زيد هو المنطلق، تركيب مكوّن من (مبتدأ + ضمير الفصل+ خبر).

ف (زيد)	مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة لظاهرة.
هو	ضمير مبني على الفتح، فصل بين المبتدأ والخبر، لا محل له من الإعراب. ويجوز إعرابه مبتدءاً ثانياً باعتباره اسما له وظيفة نحوية ووظيفة دلالية هي التأكيد، والجملة الاسمية في محل رفع خبر المبتدأ الأول (زيد).
المنطلق	خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وذلك التركيب يفيد أنَّ زيداً هو المنطلق دون غيره لإفادة المخاطب الذي يعلم بالانطلاق، ولا يدري صاحبه، أهو زيد أم عمرو؟، وساوره الشك في أحدهما، فقيل له الخبر مؤكداً بضمير الفصل، فالضمير في هذا التركيب يفيد تأكيد الخبر[14].

8- وقولك: زيد هو منطلق، تركيب مكوّن من المبتدأ (زيد) ومن ضمير الفصل (هو) ومن الخبر (منطلق)، وجاء الخبر نكرة، وذلك هو الفرق بينه وبين التركيب السابق: زيد هو المنطلق، إذ الخبر فيه معرفة، فاختلف الخبر في التعريف والتنكير.

فالتركيب هنا يدل دلالة مؤكدة على أن زيداّ منطلق ، لكن يحتمل أن يكون معه غيره ولذا يجوز أن نقول : زيد هو منطلق وعمرو، ولا يجوز أن نقول: زيد هو المنطلق وعمرو لأن الخبر معرفة والمعرفة تفيد قصر المسند على المسند إليه دون غيره.

المطلب الثاني: تنوع التركيب في الحال

يتنوع التركيب في الحال، كما يتنوع في الخبر، ويفيد ذلك تنوع الدلالة واتساعها.

فقد تأتي الجمل الحالية مختلفة التركيب، ويكون ذلك الاختلاف لأغراض بلاغية.

ومثل ذلك قولك: جاءني زيد مسرعاً، وجاءني يسرع، وجاءني وهو مسرع، وجاءني وهو يُسرع، وجاءني قد أسرع، وجاءني وقد أسرع.

ففي الأمثلة السابقة وردت الجمل الحالية مختلفة التركيب، ولهذا الاختلاف أغراض بلاغية وأسباب تقتضيه.

يقول عبد القاهر الجرجاني: "وإذ قد رأيت الجمل الواقعة حالاً قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظاهر، فلابد من أن يكون ذلك إنّما كان من أجل علل توجبه، وأسباب تقتضيه فمحال أن يكون هاهنا جملة لا تصح إلا مع الواو، وأخرى لا تصلح فيها الواو وأخرى تصلح أن تجيء فيها الواو، وأن تدعها فلا تجيء فيها ثم لا يكون لذلك سبب وعلة "[15].

ثم يقول: "وأنا أكتب لك أصلاً في الخبر إذا عرفته انفتح لك وجه العلة في ذلك واعلم أن الخبر ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له، فالأول خبر المبتدأ، كمنطلق في: زيد منطلق، والفعل نحو: خرج زيد، وكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة، والثاني هو الحال، نحو: جاءني زيد راكباً، وذلك لأنَ الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبته بالخبر للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، ففي:جاءني زيد راكباً أثبت الركوب لزيد، والفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء"[16] فتنوع التركيب في الجملة الحالية يؤدي إلى التنوع في دلالة الحال، وتوضيح ذلك كما يلي:

1- فقولك: جاءني زيد مسرعاً، تركيب مكوّن من (فعل+ مفعول به+ فاعل+حال) وإعرابه:

جاءني	فعل ماض مبني على الفتح، والنون لوقاية الفعل من الإضافة، والياء ضمير مبني على الكسر في محل نصب مفعول به مقدم وجوباً لاتصاله بالفعل.
زيد	فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
مسرعاً	حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

والغرض من ذلك التركيب بيان الحال التي جاء عليها زيد، وهي ثبوت الإسراع له دون مزاولته.

2- وقولك: جاءني زيد يسرع، تركيب جاءت الحال فيه جملة فعلية غير مقرونة بالواو، والغرض من بيان الحال التي جاء عليها زيد، وهي الإسراع المتجدد الحدوث، دون التأكيد على ذلك.

3- وقولك: جاءني زيد وهو يسرع، مقرونة بالواو، تركيب جاءت فيه جملة الحال التي جاء عليها زيد، وهي الإسراع المستمر شيئاً فشيئاً مع التأكيد على ذلك بالضمير (هو).

وفائدة اقتران الجملة بالواو استئناف خبر؛ لعدم قصر ضم جملة الحال إلى الفعل الأول (جاء) في الإثبات[17].

"وإذ قد عرفت هذا فاعلم أن كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من الواو، فذلك لأجل أنّك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممتَه إلى الفعل الأول في إثبات واحد، وكل جملة جاءت حالاً ثم اقتضت الواو، فذلك لأنّك مستأنف بها خبرا، وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات"[18].

فالتركيب في نحو: جاءني زيد يسرع يدل على إثبات المجيء المسرع، بخبر واحد والمعنى: جاءني بهذه الهيئة. وذلك بمنزلة قولك: جاءني زيد مسرعاً.

وإذا قلت: جاءني زيد وهو يسرع، كان المعنى إثبات المجيء والرؤية ابتداء، ثم استؤنف الإثبات واحتيج إلى ما يربط الجملة الثانية (الحالية) بالأولى، فجيء بالواو كما في: زيد منطلق وعمرو ذاهب، وسميت واو الحال، ولا يخرجها ذلك عن أن تكون لضم جملة إلى جملة، ونظيرها الفاء في جواب الشرط، نحو: إن تأتني فأنت مكرم، فالفاء رابطة لجملة جواب الشرط[19].

فعلة دخول الواو على الجملة الحالية أن تستأنف الإثبات ولا تصل المعنى الثاني بالأول في إثبات واحد.

والفرق بين: جاءني زيد يسرع، وبين جاءني زيد وهو يسرع أن التركيب الثاني يدل على إثبات المجيء ابتداء، ثم استأنف إثباتاً للسرعة، ولم يكن ذلك في التركيب الأول، حيث أثبت المجيء والسرعة في تركيب واحد وهذا فارق بيّن، إذ إن دلالة الضمير المنفصل المرفوع التأكيدُ على السرعة في المجيء.

4- وقولك: جاءني زيد وهو مسرع، تركيب جاءت فيه الجملة الحالية اسمية، خبرها مفرد (مسرع) فالانزياح بين الاسم والفعل في الجملة الحالية يؤدي إلى مفارقة معنوية تلفت التنبه؛ ولذلك تتغير دلالة التركيب هنا، حيث جاء خبر الجملة الحالية اسما مفرداً، فدل التركيب على التأكيد على الإسراع في مجيء زيد من غير

أن يقتضي تجدداً بل الإسراع ثابت فيه ثبوتاً مؤكداً، فالغرض من التركيب إذن بيان الحال التي جاء عليها زيد، وهي التأكيد على ثبوت الإسراع له.

5- وقولك: جاءني زيد قد أسرع، تركيب جاءت فيه الجملة الحالية جملة فعلية، فعلها ماض مقرون بقد.

ولذلك التركيب دلالة خاصة، وهي: إثبات المجيء المتحقق فيه الإسراع إثباتاً واحداً إذ لم تقترن الجملة بالواو، والمعنى أنك تريد:جاءني كذلك.

6- وقولك: جاءني زيد وقد أسرع، تركيب جاءت فيه الجملة الحالية جملة فعلية فعلها ماض، مقرونة بالواو و (قد).

والفرق بين هذا التركيب، والتركيب السابق، أن هذا التركيب قرنت فيه الجملة الحالية بالواو، ولذلك دلالة خاصة، وهي إثبات المجيء لزيد ابتداء، ثم استأنف بإثبات الإسراع فيه لحدوثه؛ وأنَّه تحقق ووقع في ذلك المجيء ولا شك فيه لحدوثه؛ لأن قد إذا سبقت الفعل الماضي تفيد التحقيق[20] والمعنى: جاءني وتحقق الإسراع في مجيئه.

المطلب الثالث: تنوع التركيب في أسلوب الشرط:

يتنوع التركيب في أسلوب الشرط لأغراض بلاغية تفضي إلى اتساع الدلالة في أسلوب الشرط وتنوعها.

ومثال ذلك قولك: إن تخرج أخرج، وإن خرجتَ خرجتُ، وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجتَ، وأنا إن خرجتَ خارج.

وأوضح ذلك نحوياً ودلالياً كما يلي:

1- قولك: إن تخرج أخرج، ذلك تركيب مكوّن من حرف الشرط (إن) وفعل الشرط الفعل المضارع (تخرج) وجواب الشرط الفعل المضارع (أخرج).

وإعراب التركيب كما يلي:

إن	حرف مبني على السكون يفيد الشرط، ويجزم فعلين: الأول، فعل الشرط، والثاني جواب الشرط.
تخرج	فعل مضارع مجزوم بإن، وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.
أخرج	فعل مضارع مجزوم بإن، وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا.

دلالة التركيب:

إن: تستعمل في المعاني المحتملة الوقوع، والمشكوك في حصولها، والنادرة والمستحيلة، وأي افتراضات أخرى[21]. فهي لتعليق أمر بغيره عموماً.

فالتركيب يدل على تعليق خروج المتكلم بخروج المخاطب، والكلام مبني على الشك ابتداءً، وجاء التعبير بالفعل المضارع في الشرط وجوابه، للدلالة على تعليق الخروج المتجدد[22] للمتكلم بالخروج المتجدد للمخاطب، ويدل التركيب على الخروج الحادث لكل منهما في أي زمان أو مكان، فخروج المتكلم معلق بخروج المخاطب دائماً.

1- وقولك: إن خرجتَ خرجتُ، التركيب مكوّن من حرف الشرط (إن) وفعل الشرط وفاعله (خرجتَ) وجواب الشرط المكون من (خرجتُ) .

ويلاحظ على ذلك التركيب أن شرطه وجوابه جاءا بصيغة الفعل الماضي، ودلالة الفعل الماضي تختلف عن دلالة الفعل المضارع، فالفعل الماضي يدل على حدث انتهى، أما المضارع فيدل على حدث متجدد؛ لذلك يختلف هذا التركيب في دلالته كما اختلف في صيغته عن التركيب السابق.

إعراب التركيب:

إن	حرف شرط، مبني على السكون.
خرجتَ	فعل ماض مبني على السكون، في محل جزم لوقوعه شرطا، والتاء ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل.
خرجتُ	فعل ماض مبني على السكون، في محل جزم لوقوعه جوابا للشرط، والتاء ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

ودلالة ذلك التركيب هي أن المتكلم علق خروجه بخروج المخاطب، لكن ذلك التعليق لم يكن حدث وانتهى كما يفهم من صيغة الفعل الماضي، وإنما لم يحدث بعد بدلالة إن الشرطية التي تفيد تعليق الشرط بالجواب في الزمن المستقبل، والغرض من التعبير بصيغة الفعل الماضي هنا للدلالة على أن خروج المتكلم متحقق حدوثه بخروج المخاطب، وكأنه وقع وانتهى. والكلام مبني على الشك وصيغة الفعل الماضي جعلته متحققاً.

2- وقولك: إن تخرج فأنا خارج، اختلف ذلك التركيب عما قبله، حيث جاء فعل الشرط فعلاً مضارعاً، وجاء جواب الشرط جملة اسمية، ولابد أن يكون لذلك التركيب دلالة خاصة به، وغرض يهدف إليه، وقبل بيان الوظيفة الدلالية، نكشف عن الوظيفة الإعرابية لذلك التركيب كما يلي:

إن: حرف مبني على السكون يفيد الشرط.

تخرج: فعل مضارع مجزوم بإن، وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

فأنا: الفاء حرف عطف لربط جملة الجواب بجملة الشرط (أنا) ضمير مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

خارج: خبر للمبتدأ (أنا) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط.

دلالة التركيب:

الكلام مبني على الشك في خروج المخاطب ابتداءً[23]، وفعل الشرط جاء مضارعاً وهو يدل على تجدد الخروج، وأفادت إن الشك في وقوعه، أمّا الجواب فجاء جملة اسمية خبرها اسم فاعل وهو يدل على ثبوت الخروج الطارئ له بسبب خروج المخاطب، وأفادت الفاء السببية، والمعنى أن خروجي مسبب عن خروجك إن وقع، ودل الضمير أنا على التوكيد على خروجه واختصاصه بذلك الخروج.

2- وقولك: أنا خارج إن خرجتَ، تركيب مكوّن من جملة اسمية وجملة شرطية.

إعرابه كما يلي:

أنا: ضمير مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

خارج: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

إن: حرف مبني على السكون يفيد الشرط.

خرجتَ: فعل ماض مبني على السكون، في محل جزم لوقوعه شرطا، والتاء ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعلٍ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه بداية الكلام.

دلالة التركيب:

مبني الكلام في التركيب على الجزم بالخروج ثم اعترضه الشك بالشرط، فالمتكلم أثبت لنفسه الخروج ابتداءً[24] بقوله: أنا خارج، ثم اعترضه الشك بقوله: إن خرجتَ، وجاء فعل الشرط بصيغة الماضي، والسياق يدل على الاستقبال بدلالة إن، للدلالة على تحقيق خروج المخاطب كأنه وقع ليناسب الجزم بخروج المتكلم.

3- وقولك: أنا إن خرجتَ خارج، جاء التركيب مكوّناً من جملة اسمية وجملة شرطية، لكن اعترضت الجملة الشرطية بين المبتدأ والخبر.

إعراب التركيب:

أنا:	ضمير مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.
إن:	حرف مبني على السكون يفيد الشرط.
خرجتَ:	فعل ماض مبني على السكون، في محل جزم لوقوعه شرطا، والتاء ضمير مخاطب مبني على الفتح في محل رفع فاعل،وجواب الشرط محذوف وجوبا لتوسط الشرط بين جزأي ما يدل على جوابه .
خارج:	خبر المبتدأ (أنا) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

دلالة التركيب:

مبني الكلام في التركيب على اليقين، والشرط معترض، ويدل التركيب على أن المتكلم خصّ نفسه بالخروج وأكد على ذلك بقوله: (أنا) ثم اعترضه الشك في خروج المخاطب فقال: (إن خرجتَ) ثم أخبر عن نفسه بالخروج وأثبته له بقوله: (خارج) وهو اسم فاعل يفيد ثبوت الخروج له على سبيل العرَض، فالخبر في ذلك التركيب مبني على الشك؛ لاعتراض الشرط بينه وبين المبتدأ.

من عرض الأمثلة السابقة لتنوع التركيب في الخبر والحال والشرط لاحظنا تنوع الدلالة؛ لذلك قال الباحثون في الدراسات الأسلوبية: إن أي انزياح لغوي يؤدي إلى انزياح معنوي بلا ريب.

الهوامش:

1- الانحراف اللغوي: أسبابه وعلاجه، فاتن خليل حجازي، ص 91.
2- في جمالية الكلمة، حسين جمعة، ص 151.
3- المصدر نفسه، ص 158.
4- شرح الرضي على الكافية، 229/1.
5- الانزياح في الدراسات الأسلوبية، سامية محصول.
6- شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، 369/1.

7- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي ص46.
8- دلائل الإعجاز للجرجاني، ص 142.
9- توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك للمرادي، 875/2.
10- عاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 563/1.
11- دلائل الإعجاز للجرجاني، ص 151- 153.
12- الإيضاح في علوم البلاغة، (للخطيب القزويني) ص 97.
13- دلائل الإعجاز لجرجاني، ص 149-150.
14- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد الأفغاني، 105/1.
15- دلائل الإعجاز للجرجاني، ص 168.
16- المصدر نفسه، ص 168-169.
17- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، ص92.
18- دلائل الإعجاز للجرجاني، ص 169.
19- المصدر نفسه والصفحة ذاتها.
20- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ص 873.
21- شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش، 4/9، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي 149/1.
22- الخصائص لابن جني، 153/3.
23- معاني النحو للسامرائي 499/4.
24- المصدر نفسه والصفحة ذاتها.